



CSVVR

Centre for the Study of
Violence and Reconciliation

Working towards peaceful, equal and
violence-free societies since 1989

الاتحاد الأفريقي والدول الأعضاء: كيفية تعميم المشاركة في العدالة الانتقالية

الإرشادية للعدالة الانتقالية - لا سيما عمليات السلام، ولجان العدالة الانتقالية، والتعويضات، وتخليد الذكرى، والعدالة والمساءلة، والإصلاحات السياسية والمؤسسية، وحقوق الإنسان والشعوب - فضلاً عن القضايا الشاملة للنساء والفتيات والأطفال والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن.

تقدم سياسة الاتحاد الأفريقي للعدالة الانتقالية لعام ٢٠١٩ نهجاً فريداً للعدالة الانتقالية يستند إلى مبادئ الملكية الوطنية والمحلية، والقيم الأفريقية المشتركة، والشمولية، والإنصاف، وعدم التمييز. وتسلط هذه المبادئ الضوء على أهمية المشاركة الشعبية وتوفر إطاراً لتعميم المشاركة بطريقة مجدية.

ويوضح موجز السياسات هذا كيف ينص برنامج الاتحاد الأفريقي للعدالة الانتقالية على المشاركة، ويشرح قيمة المشاركة، ويحدد التحديات الرئيسية، قبل أن يقدم توصيات قابلة للتنفيذ للاتحاد الأفريقي ودوله الأعضاء بشأن الشراكة مع مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة لتعزيز المشاركة الشعبية. ومن خلال القيام بذلك، يمكن للاتحاد الأفريقي والدول الأعضاء ضمان أن تكون العدالة الانتقالية أداة تحويلية لتحقيق السلام المستدام والمصالحة والحكم الرشيد على الصعيدين الإقليمي والوطني في أفريقيا.

المشاركة في سياسة الاتحاد الأفريقي للعدالة الانتقالية

وتنص سياسة العدالة الانتقالية في أوتوا على المشاركة في جميع مراحلها، كما يتضح من إدراج "المشاركة المجتمعية" في تعريفها للعدالة الانتقالية (الفقرة ١٩). وتنص السياسة في مبادئها التوجيهية على أن عمليات العدالة الانتقالية يجب أن "تعزز مشاركة الفئات المهمشة والضعيفة مثل النساء والفتيات والمسنين والمعوقين والشباب وتلبي احتياجاتهم" (الفقرة ٣٣ ثالثاً)، وبشكل أكثر تحديداً "المشاركة الفعالة للنساء والشباب من خلال تدابير العمل الإيجابي في تصميم وتنفيذ كامل العمليات الانتقالية المصممة لتلبية الاحتياجات الانتقالية للبلد المتضرر" (الفقرة ٣٩ ثانياً).

وعلاوةً على ذلك، يقدم مشروع العدالة الانتقالية في أفريقيا توجيهات مفصلة بشأن ضمان المشاركة في عناصره

تُعرّف سياسة الاتحاد الأفريقي للعدالة الانتقالية العدالة الانتقالية بأنها "تدابير السياسات والآليات المؤسسية المختلفة (الرسمية والتقليدية أو غير الرسمية) التي تعتمدها المجتمعات، من خلال عملية تشاورية شاملة، من أجل التغلب على انتهاكات الماضي والانقسامات وأوجه عدم المساواة وتهيئة الظروف لتحقيق الأمن والتحول الديمقراطي والاجتماعي والاقتصادي على حد سواء". وتنص السياسة على المشاركة الشعبية في جميع مراحل العدالة الانتقالية.

وتجسد خارطة الطريق لعام ٢٠٢٠ لتنفيذ برنامج العدالة الانتقالية الأفريقي للعدالة الانتقالية المشاركة بشكل أكبر من خلال دمجها في عمل الشباب الأفريقي من أجل العدالة الانتقالية والنساء الأفريقيات من أجل العدالة الانتقالية، وتنص على ترجمة برنامج العدالة الانتقالية الأفريقي للعدالة الانتقالية إلى اللغات الأفريقية لضمان فهمه والوصول إليه على نطاق واسع.

ووفقاً لتوجيهات برنامج العدالة الانتقالية الأفريقي، تتطلب المشاركة الهادفة إشراك الضحايا والناجين والمجتمعات المحلية المتضررة من الانتهاكات السابقة والسكان بشكل عام في مراحل متعددة من عملية العدالة الانتقالية بطرق تمكنهم من التحكم في أهداف تلك العملية وشكلها ونتائجها.

قيمة تعميم المشاركة

تكون العدالة الانتقالية أكثر فعالية عندما يقوم المتضررون من المظالم بتحديد الأولويات وصياغة الحلول ومساءلة المؤسسات. ويضمن هذا أن تكون العملية ديمقراطية وتستجيب لاحتياجات السكان المتضررين، لا سيما في السياقات التي تعاني من ندوب النزاع والإرث الاستعماري وفشل الحكم.



وتتطلب المشاركة الهادفة إشراك الضحايا والناجين والمجتمعات المحلية المتضررة والسكان بشكل عام في مراحل متعددة من عملية العدالة الانتقالية بطرق تمكنهم من التحكم في أهداف تلك العملية وشكلها ونتائجها.

إن الفهم والوصول الواسع النطاق أمران أساسيان لضمان أن تكون عمليات العدالة الانتقالية شاملة وفعالة. وعندما تستوعب المجتمعات المحلية مبادئ العدالة الانتقالية وتدابيرها بوضوح، فإنها تكون مهياة بشكل أفضل للمشاركة بفعالية في تشكيل السياسات والإجراءات التي تؤثر على حياتها. وتضمن مشاركة النساء والشباب والمجموعات المهمشة الأخرى سماع أصواتهم في الوقت الذي كانت فيه أصواتهم مهمشة تاريخياً. وفي نهاية المطاف، تعزز المشاركة الشعبية الشرعية وتبني الثقة في المؤسسات وتعزز التعافي الجماعي والتماسك الاجتماعي من خلال سد الفجوات وتشجيع الملكية الجماعية. عندما تقوم المجتمعات المحلية بصياغة العدالة الانتقالية بشكل فعال، تصبح العدالة الانتقالية أكثر فعالية ومراعية للثقافات وتغيرية، مما يبني أساساً للسلام الدائم والمصالحة.

التحديات المحتملة

على الرغم من تأكيد سياسة العدالة الانتقالية الأفريقية على المشاركة، إلا أن المشاركة الشعبية في عمليات العدالة الانتقالية الوطنية في جميع أنحاء أفريقيا لا تزال محدودة. وهناك العديد من العوائق التي تعيق المشاركة، والتي تصبح واضحة عند تطبيق السياسة في السياقات المحلية:

- عدم وجود آليات للتنفيذ: تفتقر العديد من الدول الأعضاء إلى نماذج أو مبادئ توجيهية للمشاركة المجتمعية المستمرة، وهي ضرورية لتنظيم المشاركة الشعبية في العدالة الانتقالية بفعالية.
- ضعف أطر الرصد والتقييم والمساءلة والتعلم (MEAL): ليس لدى العديد من الدول الأعضاء مؤشرات لتتبع مستويات المشاركة المجتمعية ولا تحدد المقاييس النوعية والكمية أو الجداول الزمنية أو منهجيات جمع البيانات اللازمة لتقييم عمق المشاركة ونتائجها. كما أنها تفتقر إلى منصة لالتقاط النتائج حول نجاح المشاركة الشعبية وتوصيلها.
- محدودية الموارد المالية: غالباً ما تفتقر الدول الأعضاء إلى الأموال اللازمة لوضع ميزانية واقعية لتنفيذ المشاركة الشعبية في العدالة الانتقالية، مما قد يعيق الشمولية.
- انعدام الضمانات والأمن: في السياقات المتأثرة بالنزاعات، قد تتعرض المجتمعات المحلية للمشاركة في العدالة الانتقالية للخطر إذا لم يكن الأمن مضموناً. وقد يصبح المشاركون، لا سيما الضحايا/الناجون والمجموعات المهمشة، هدفاً للترهيب أو الأعمال الانتقامية.
- الاستخدام المحدود لقنوات المشاركة الرقمية أو المبتكرة: غالباً ما تغفل الدول الأعضاء كيف يمكن للتكنولوجيات مثل الراديو وحملات الرسائل النصية القصيرة ووسائل التواصل الاجتماعي والمنصات الإلكترونية أن توسع نطاق المشاركة، خاصة في المناطق النائية أو المتأثرة بالنزاع. وهذا يقلل من أهمية الوسيلة المتنامية التي يمكن للمجتمعات المحلية، لا سيما الشباب، من خلالها الوصول إلى المعلومات والتعبير عن مخاوفهم.
- ويتطلب النجاح في تنفيذ مبادرات العدالة الانتقالية التغلب على هذه التحديات من خلال نهج تعاوني، حيث يتعاون الاتحاد الأفريقي والدول الأعضاء مع المجتمع المدني والمواطنين والشركاء الدوليين لتكييف استراتيجيات المشاركة مع الظروف المحلية.

التوصيات

بالنسبة للاتحاد الأفريقي

- القيادة في وضع مبادئ توجيهية تنفيذية ملموسة للمشاركة الشعبية: يمكن للاتحاد الأفريقي أن يقود عملية وضع مبادئ توجيهية قارية محددة تمكن الضحايا/الناجين والمجتمعات



لمزيد من المعلومات والتوصيات المفصلة، يرجى زيارة صفحة مشروعنا من الشراكة إلى المشاركة: المشاركات المتعددة الأطراف في مشروع العدالة الانتقالية في أفريقيا.

- النفسية والدعم النفسي والاجتماعي، والتي يتم تطويرها بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني ذات الصلة. بالإضافة إلى ذلك، ينبغي على الدول الأعضاء إقامة شراكات مع الجهات الأمنية الفاعلة لإنشاء والحفاظ على مساحات آمنة لكشف الحقيقة وغيرها من أنشطة العدالة الانتقالية، لا سيما في المناطق التي لا تزال تعاني من العنف المتقطع. ومن شأن هذه التدابير أن تضمن شعور المشاركين بالأمان والدعم، مما يعزز الثقة والمشاركة الفعالة في العدالة الانتقالية.
 - الاستفادة من التكنولوجيا: ينبغي للدول الأعضاء استكشاف وتحديد أساليب المشاركة الرقمية للوصول إلى المواطنين الذين لا يستطيعون المشاركة في المنتديات الشخصية. ويمكن أن تشمل هذه الأساليب الخطوط الساخنة للرسائل النصية القصيرة، والبوابات الإلكترونية للإدلاء بالشهادات، ومجموعات الواتساب للتعبئة المجتمعية. بالإضافة إلى ذلك، يجب على الدول الأعضاء وضع مبادئ توجيهية بشأن حماية البيانات وضمان الخصوصية وإدارة المعلومات المضللة التي قد تنشأ على المنصات الرقمية. ومن خلال الاستفادة من التكنولوجيا، يمكن للدول الأعضاء توسيع نطاق المشاركة وتعزيز إمكانية الوصول وضمان سلامة وأمن المعلومات التي يتم تبادلها خلال عمليات العدالة الانتقالية.
 - تعزيز المشاركة الشعبية في العدالة الانتقالية: يجب على الدول الأعضاء أن تشرك المجتمعات المحلية والضحايا/الناجين والفئات المهمشة في جميع مراحل تصميم مبادرات العدالة الانتقالية وتنفيذها، مما يعزز الملكية والثقة بين السكان المتضررين. ومن شأن هذا الالتزام أن يساعد على ضمان أن تكون عمليات العدالة الانتقالية ذات مغزى ومحددة السياق ومستدامة. ويجب أن يتم تصميمها مع الأشخاص الأكثر تضرراً من النزاع وانتهاكات حقوق الإنسان ومن أجلهم.
 - ضمان استدامة العدالة الانتقالية: يمكن للدول الأعضاء أن تضمن استدامة عمليات العدالة الانتقالية وتعميم المشاركة الشعبية من خلال إدماجها في جداول أعمال التنمية الوطنية الأوسع نطاقاً، مثل خطط العمل الوطنية. ومن خلال إدماج العدالة الانتقالية في أطر التنمية الوطنية، يمكن للدول الأعضاء معالجة الأسباب الجذرية للنزاع وضمان معالجة المظالم الهيكلية، مثل الإقصاء وعدم المساواة وانتهاكات حقوق الإنسان، معالجة شاملة.
 - ضمان الرصد والتقييم الفعال للعدالة الانتقالية: ينبغي على الدول الأعضاء إنشاء أنظمة وطنية لرصد وتقييم المشاركة الشعبية في مبادرات العدالة الانتقالية، باستخدام برنامج العدالة الانتقالية وخارطة الطريق بشأن التنفيذ والمبادئ التوجيهية المقترحة أعلاه كمعايير مرجعية. ومن خلال تتبع المشاركة المجتمعية وجهود التشاور وتحديد الثغرات، يمكن للدول ضمان المساءلة عن التزاماتها من خلال التعاون مع المجتمع المدني وأجهزة الاتحاد الأفريقي والهيئات الإقليمية. وستمكن التقييمات المنتظمة من إجراء التعديلات في الوقت المناسب، مما يضمن
 - المحلية المتضررة والسكان الأوسع نطاقاً من المشاركة الفعالة في المشاركة في وضع مبادرات العدالة الانتقالية بدءاً من تصميمها وحتى تنفيذها. وينبغي أن تعزز هذه المبادئ التوجيهية التعاون والملكية المشتركة، مما يضمن أن يكون المتضررون جزءاً لا يتجزأ من كل مرحلة من مراحل العدالة الانتقالية كشركاء وليس فقط كمجموعات مستهدفة أو مستفيدة. ومن شأن هذه المبادئ التوجيهية أن تترجم الأحكام المتعلقة بالمشاركة في برنامج العدالة الانتقالية إلى خطوات عملية قابلة للتنفيذ يمكن تنفيذها بفعالية على المستويين الوطني والمحلي.
 - إنشاء منصة قوية للرصد والتقييم: ينبغي على الاتحاد الأفريقي إنشاء منصة للإبلاغ الوطني عن عمليات العدالة الانتقالية الجارية، مع مؤشرات محددة وقابلة للقياس وقابلة للتحقيق وذات صلة ومحددة زمنياً (SMART) تركز على المشاركة الشعبية. ومن شأن هذه المنصة أن تعزز المساءلة وتعزز الشفافية وتدفع إلى التحسين المستمر في تنفيذ العدالة الانتقالية.
 - الاستفادة من ولاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي لتعبئة المجتمع المدني والمشاركة المجتمعية: وباعتباره الهيئة الاستشارية للاتحاد الأفريقي التي تمثل منظمات المجتمع المدني، يمكن للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي حشد المشاركة الشعبية وتضخيم أصوات المهمشين وضمان أن تكون تدابير العدالة الانتقالية مصممة خصيصاً للسياقات المحلية. ويمكن للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي أن يرفع مستوى الوعي حول برنامج العدالة الانتقالية الأفريقي، ورصد وتقييم عمليات العدالة الانتقالية الجارية، ودعم مبادرات بناء القدرات والمساعدة في تعبئة الموارد. ومن شأن المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي أن ييسر الحوار بين الحكومات والمجتمعات المحلية والاتحاد الأفريقي، من خلال عضويته المتنوعة، مما يعزز النهج الخاصة بكل سياق ويضمن أن تكون مبادرات العدالة الانتقالية تشاركية وشاملة ومستدامة.
 - تيسير التعلم من الأقران بين الدول الأعضاء: يمكن للاتحاد الأفريقي تيسير التعلم من الأقران بين الدول الأعضاء من خلال تبادل الأمثلة والدروس المستفادة من الجهود المبذولة لتعزيز المشاركة الشعبية، مثل لجنة الحقيقة والمصالحة والتعويضات في غامبيا. ومن شأن هذا التبادل لأفضل الممارسات أن يمكّن البلدان من تكييف الحلول مع سياقاتها الفريدة، مما يعزز فعالية واستدامة جهود العدالة الانتقالية.
- بالنسبة للدول الأعضاء**
- اعتماد تدابير الأمن والحماية: ينبغي على الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي وضع بروتوكولات سلامة شاملة لحماية الشهود وغيرهم من المشاركين في عمليات العدالة الانتقالية. وينبغي أن تشمل هذه البروتوكولات خيارات عدم الكشف عن الهوية، وآليات الإبلاغ الآمنة، والوصول إلى الصحة

الخلاصة

إن تضافر جهود الاتحاد الأفريقي والدول الأعضاء فيه أمر بالغ الأهمية لنجاح تعميم المشاركة الشعبية في عمليات العدالة الانتقالية في أفريقيا. ومن خلال ضمان عمليات تشاركية شاملة للجميع، وتكثيف العدالة الانتقالية مع الواقع المحلي، وإقامة شراكات قوية والالتزام بالاستدامة على المدى الطويل، يمكن للاتحاد الأفريقي والدول الأعضاء أن يضعوا الأساس للمشاركة من أجل إحلال السلام الدائم والمصالحة والتنمية المستدامة. وتوفر التوصيات الواردة في هذا الموجز مساراً واضحاً للمضي قدماً. ومن خلال هذا النهج التعاوني الذي يركز على الناس، يمكن تحقيق الإمكانيات الكاملة للعدالة الانتقالية، والمساهمة في تحقيق العدالة والسلام في أفريقيا للأجيال القادمة.

بقاء عمليات العدالة الانتقالية على المسار الصحيح وشفافة وفعالة، وبالتالي تعزيز مصداقية هذه العمليات وتأثيرها.

- تمكين المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان (المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان): يمكن للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان أن تيسر المشاركة والمشاورات الوطنية من خلال تنظيم منتديات المناقشة وتقديم المشورة القانونية والتقنية. ويمكنها أيضاً دعم إدماج الفئات المهمشة تقليدياً مثل الضحايا/الناجين والأقليات والنساء والشباب من خلال تعزيز بناء القدرات وتعبئة الموارد المالية والمادية وإيجاد حلول للحواجز التي تحول دون المشاركة. وهذا من شأنه أن يعزز شمولية وفعالية مبادرات العدالة الانتقالية، وبالتالي المساهمة في تحقيق نتائج أكثر قوة وإنصافاً على المستوى الوطني.

شكر وتقدير

أعدت موجز السياسات هذا ماري إيزوبو (Mary Izobo). وقد دعم معهد الولايات المتحدة للسلام هذا المشروع من خلال مسابقة منحة "إعادة تنشيط منع النزاعات المتعددة الأطراف وبناء السلام". والآراء والنتائج والاستنتاجات والتوصيات الواردة في هذا الموجز هي آراء واستنتاجات وتوصيات المؤلفة ولا تعكس بالضرورة آراء معهد الولايات المتحدة للسلام.



CSV
Centre for the Study of
Violence and Reconciliation
Working towards peaceful, equal and
violence free societies since 1989

اتصل بنا

٨٧ شارع دي كورتي، الطابق الثامن، برامفونتين، جوهانسبرغ، جوهانسبرغ، ٢٠٠١، جنوب أفريقيا
هاتف: ٥٦٥٠ ٤٠٣ (١١) ٢٧+، فاكس: ٦٧٨٥ ٣٣٩ (١١) ٢٧+، بريد إلكتروني: info@csvr.org.za
www.csvr.org.za

© 2025 Centre for the Study of Violence and Reconciliation

Designed and typeset by COMPRESS.dsl | 800998_DA | www.compressdsl.com